JSER

مجلة الدراسات والبحوث التربوية

JOURNAL OF STUDIES AND EDUCATIONAL RESEARCHES

المجلد (٣) العدد (٨) مايو ٢٠٢٣م

مجلة علمية دورية محكمة

يصدرها مركز العطاء للاستشارات التربوية - الكويت بالتعاون مع كلية العلوم التربوية
جامعة الطفيله التقنية- الاردن

الرقم المعيارى الدولى ISSN: 2709-5231

بسم الله الرحمن الرحيم

Journal of Studies and Educational Researches

مجـــلة الدراســـات والبحـوث التربـــوية

مجلة الدراسات والبحوث التربوية

Journal of Studies and Educational Researches (JSER)

علمية دورية محكمة يصدرها مركز العطاء للاستشارات التربوية- دولة الكويت

بالتعاون مع كلية العلوم التربوية- جامعة الطفيلة التقنية- الأردن

ISSN: 2709-5231

للمجلة معامل تأثير عربي ومفهرسة في العديد من قواعد المعلومات الدولية

رئيس التحرير

أ.د علي حبيب الكندري

أستاذ المناهج وطرق تدريس العلوم- كلية التربية- جامعة الكويت

مدير التحرير

د. صفوت حسن عبد العزيز- مركز البحوث التربوية- وزارة التربية- الكويت

هيئة التحرير

أ.د عبد الله عبد الرحمن الكندري

أستاذ المناهج وطرق التدريس- كلية التربية الأساسية- الكويت

ورئيس المكتب الثقافي في القنصلية الكويتية بدبي

أ.د راشد علي السهل

أستاذ ورئيس قسم علم النفس التربوي- كلية التربية- جامعة الكويت

أ.د أحمد عودة سعود القرارعة

أستاذ المناهج وطرق التدريس- كلية العلوم التربوية- جامعة الطفيلة التقنية- الأردن

د. غازي عنيزان الرشيدي

أستاذ مشارك أصول التربية- كلية التربية- جامعة الكويت

أ.د لولوه صالح رشيد الرشيد

أستاذ الصحة النفسية وعميد كلية العلوم والآداب- جامعة القصيم- المملكة العربية السعودية

أ.د بدر محمد ملك

أستاذ ورئيس قسم الأصول والإدارة التربوية سابقاً- كلية التربية الأساسية- الكويت

أ.د منال محمد خضيري

أستاذ المناهج وطرق التدريس- ووكيل كلية التربية لشئون الطلاب- جامعة أسوان- مصر

د. أحمد فهمي السحيمي

المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج- الكويت

اللجنة العلمية

أ.د خالد عطية السعودي

أستاذ المناهج وطرق التدريس وعميد كلية العلوم التربوية- جامعة الطفيلة التقنية- الأردن

أ.د صلاح فؤاد مكاوي

أستاذ ورئيس قسم الصحة النفسية والعميد السابق- كلية التربية- جامعة قناة السويس- مصر

أ.د عمر محمد الخرابشة

أستاذ الإدارة التربوية- كلية الأميرة عالية الجامعية- جامعة البلقاء التطبيقية- الأردن

أ.د محمد أحمد خليل الرفوع

أستاذ علم النفس التربوي- كلية العلوم التربوية- جامعة الطفيلة التقنية- الأردن

أ.د محمد إبراهيم طه خليل

أستاذ أصول التربية ومدير مركز الجامعة للتعليم المستمر وتعليم الكبار- كلية التربية- جامعة طنطا- مصر

أ.د إيمان فؤاد محمد الكاشف

أستاذ التربية الخاصة والصحة النفسية ووكيل كلية الإعاقة والتأهيل لشئون الطلاب- جامعة الزقازيق- مصر

أ.د محمد سلامة الرصاعي
أستاذ المناهج وطرق التدريس- وعميد البحث العلمي والدراسات العليا سابقاً- كلية العلوم التربوية- جامعة الحسين بن طلال- الأردن

أ.د عبد الناصر السيد عامر
أستاذ القياس والتقويم ورئيس قسم علم النفس التربوي- كلية التربية- جامعة قناة السويس- مصر

أ.د الغريب زاهر إسماعيل
أستاذ ورئيس قسم تكنولوجيا التعليم ووكيل كلية التربية سابقاً- جامعة المنصورة- مصر

أ.د السيد علي شهدة
أستاذ المناهج وطرق التدريس المتفرغ- كلية التربية- جامعة الزقازيق- مصر

أ.د هدى مصطفى محمد
أستاذ ورئيس قسم المناهج وطرق التدريس- كلية التربية- جامعة سوهاج- مصر

أ.د سامية إبريعم
أستاذ علم النفس- كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية- جامعة العربي بن مهيدي- أم البواقي- الجزائر

أ.د عادل السيد سرايا
أستاذ ورئيس قسم تكنولوجيا التعليم- كلية التربية النوعية- جامعة الزقازيق- مصر

أ.د عاصم شحادة علي
أستاذ اللسانيات التطبيقية- الجامعة الإسلامية العالمية- ماليزيا

أ.د حنان صبحي عبيد
رئيس قسم الدراسات العليا- الجامعة الأمريكية- مينسوتا

أ.د مسعودي طاهر
أستاذ علم النفس- جامعة زيان عاشور الجلفة- الجزائر

أ.د سناء محمد حسن
أستاذ المناهج وطرق التدريس- كلية التربية- جامعة سوهاج- مصر

أ.د عادل إسماعيل العلوي
أستاذ الإدارة- جامعة البحرين- مملكة البحرين

أ.د عائشة عبيزة
أستاذ الدراسات اللغوية وتعليمية اللغة العربية- جامعة عمّار ثليجي بالأغواط- الجزائر

أ.د.م الأميرة محمد عيسى
أستاذ المناهج وطرق التدريس المساعد- كلية التربية- جامعة الطائف- المملكة العربية السعودية

أ.د.م خالد محمد الفضالة
أستاذ أصول التربية المساعد- كلية التربية الأساسية-الكويت

د. هديل يوسف الشطي
أستاذ مشارك أصول التربية- كلية التربية الأساسية- الكويت

أ.د.م ربيع عبدالرؤوف عامر
أستاذ التربية الخاصة المساعد- كلية التربية- جامعة الملك سعود- المملكة العربية السعودية

د. منى زايد عويس
مدرس الصحة النفسة- كلية التربية النوعية- جامعة القاهرة- مصر

د. عروب أحمد القطان
أستاذ مشارك الإدارة التربوية- كلية التربية الأساسية- الكويت

د. جمال بلبكاي
المدرسة العليا لأساتذة التعليم التكنولوجي- سكيكدة- الجزائر

الهيئة الاستشارية للمجلة

أ.د جاسم يوسف الكندري
أستاذ أصول التربية ونائب مدير جامعة الكويت

أ.د عبدالرحمن أحمد الأحمد
أستاذ المناهج وطرق التدريس وعميد كلية التربية سابقاً- جامعة الكويت

أ.د فريح عويد العنزي
أستاذ علم النفس وعميد كلية التربية الأساسية- الكويت

أ.د حسن سوادي نجيبان
عميد كلية التربية للبنات- جامعة ذي قار- العراق

أ.د محمد عبود الحراحشة
أستاذ القيادة التربوية وعميد كلية العلوم التربوية سابقاً- جامعة آل البيت- الأردن

أ.د علي محمد اليعقوب
أستاذ الأصول والإدارة التربوية- كلية التربية الأساسية- ووكيل وزارة التربية سابقاً- الكويت

أ.د تيسير الخوالدة
أستاذ أصول التربية وعميد الدراسات العليا سابقاً- جامعة آل البيت- الأردن

أ.د محمد عرب الموسوي
رئس قسم الجغرافيا- كلية التربية الأساسية- جامعة ميسان- العراق

أ.د أحمد عابد الطنطاوي
أستاذ ورئيس قسم التربية المقارنة والإدارة التعليمية سابقاً- كلية التربية- جامعة طنطا- مصر

أ.د صالح أحمد شاكر
أستاذ ورئيس قسم تكنولوجيا التعليم- كلية التربية النوعية- جامعة المنصورة- مصر

أ.د محسن عبدالرحمن المحسن
أستاذ أصول التربية- كلية التربية- جامعة القصيم- المملكة العربية السعودية

أ.د وليد السيد خليفة
أستاذ ورئيس قسم علم النفس التعليمي والإحصاء التربوي- كلية التربية- جامعة الأزهر- مصر

أ.د مني محمد إبراهيم غنايم
أستاذ التخطيط التربوي واقتصاديات التعليم- كلية التربية- جامعة المنصورة- مصر

أ.د أحمد محمود الثوابيه
أستاذ القياس والتقويم- كلية العلوم التربوية- جامعة الطفيلة التقنية- الأردن

أ.د سليمان سالم الحجايا
أستاذ الإدارة التربوية- كلية العلوم التربوية- جامعة الطفيلة التقنية- الأردن

أ.د سفيان بوعطيط
أستاذ علم النفس- جامعة 20 أوت 1955- سكيكدة- الجزائر

التدقيق اللغوي للمجلة

أ.د.م خالد محمد عواد القضاة- جامعة العلوم الإسلامية- الأردن

أمين المجلة

أ. محمد سعد إبراهيم عوض

التعريف بالمجلة

تصدر مجلة الدراسات والبحوث التربوية عن مركز العطاء للاستشارات التربوية- دولة الكويت بالتعاون مع كلية العلوم التربوية- جامعة الطفيلة التقنية- الأردن كل أربعة شهور، وهي مجلة علمية دورية محكمة بإشراف هيئة تحرير وهيئة علمية تضم نخبة من الأساتذة، وتسعى المجلة للإسهام في تطوير المعرفة ونشرها من خلال طرح القضايا المعاصرة في مختلف التخصصات التربوية، والاهتمام بقضايا التجديد والإبداع، ومتابعة ما يستجد في مختلف مجالات التربية؛ والمجلة مفهرسة في العديد من قواعد المعلومات الدولية، ومنها: دار المنظومة Dar Almandumah، شمعة Shamaa، قاعدة المعلومات التربوية Edu Searach، معرفة e- MAREFA، وللمجلة معامل تأثير عربي.

أهداف المجلة

تهدف المجلة إلى دعم الباحثين في مختلف التخصصات التربوية من خلال توفير وعاء جديد للنشر يلبي حاجات الباحثين داخل الكويت وخارجها. ويمكن تحديد أهداف المجلة بشكل تفصيلي في الأهداف الأربعة التالية:

1. المشاركة الفاعلة مع مراكز البحث العلمي لإثراء حركة البحث في المجال التربوي.
2. استنهاض الباحثين المتميزين للإسهام في طرح المعالجات العلمية المتعمقة والمبتكرة للمستجدات والقضايا التربوية.
3. توفير وعاء لنشر الأبحاث العلمية الأصيلة في مختلف التخصصات التربوية.
4. متابعة المؤتمرات والندوات العلمية في مجال العلوم التربوية.

مجالات النشر في المجلة

تهتم مجلة الدراسات والبحوث التربوية بنشر الدراسات والبحوث التي لم يسبق نشرها في مختلف التخصصات التربوية، على أن تتصف بالأصالة والجدة، وتتبع المنهجية العلمية، وتراعي أخلاقيات البحث العلمي. كما تنشر المجلة ملخصات رسائل الماجستير والدكتوراه ذات العلاقة بمختلف التخصصات التربوية، والمراجعات العلمية، وتقارير البحوث والمراسلات العلمية القصيرة، وتقارير المؤتمرات والمنتديات العلمية، والكتب والمؤلفات المتخصصة في التربية ونقدها وتحليلها.

القواعد العامة لقبول النشر في المجلة

1. تقبل المجلة نشر البحوث باللغتين العربية والإنجليزية وفقاً للمعايير التالية:

- توافر شروط البحث العلمي المعتمد على الأصول العلمية والمنهجية المتعارف عليها في كتابة البحوث الأكاديمية في مجالات التربية المختلفة.
- أن تحتوي الصفحة الأولى من البحث على:
  - اسم الباحث ودرجته العلمية والجامعة التي ينتمي إليها.
  - البريد الإلكتروني للباحث، ورقم الهاتف النقال.
  - ملخص للبحث باللغة العربية والإنجليزية في حدود (150) كلمة.
  - الكلمات المفتاحية بعد الملخص.
- ألّا يزيد عدد صفحات البحث عن (30) صفحة متضمنة الهوامش والمراجع.
- أن تكون الجداول والأشكال مُدرجة في أماكنها الصحيحة، وأن تشمل العناوين والبيانات الإيضاحية الضرورية، ويُراعى ألّا تتجاوز أبعاد الأشكال والجداول حجم الصفحة.
- أن يكون البحث ملتزماً بدقة التوثيق حسب دليل جمعية علم النفس الأمريكية APA الإصدار السادس، وحسن استخدام المصادر والمراجع، وتثبيت مراجع البحث في نهايته.
- أن يكون البحث خالياً من الأخطاء اللغوية والنحوية والإملائية.
- أن يلتزم الباحث بالخطوط وأحجامها على النحو التالي:
  - اللغة العربية: نوع الخط (Sakkal Majalla)، وحجم الخط (14).
  - اللغة الإنجليزية: نوع الخط (Times New Roman)، وحجم الخط (14).
  - تكتب العناوين الرئيسية والفرعية بحجم (16) غامق (Bold).
  - أن تكون المسافة بين الأسطر (1.15) بالنسبة للبحوث باللغة العربية، وتكون المسافة بين الأسطر (1.5) بالنسبة للبحوث باللغة الإنجليزية.
  - تترك مسافة (2.5) لكل من الهامش العلوي والسفلي والجانبين.

2. ألاّ يكون البحث قد سبق نشره أو قُدم للنشر في أي جهة أخرى.

3. تحتفظ المجلة بحقها في إخراج البحث وإبراز عناوينه بما يتناسب وأسلوبها في النشر.

4. ترحب المجلة بنشر ما يصلها من ملخصات الرسائل الجامعية التي تمت مناقشتها وإجازتها في مجال التربية، على أن يكون الملخص من إعداد صاحب الرسالة نفسه.

5. بالمجلة باب لنشر موضوعات تهم المجتمع التربوي يكتب فيه أعضاء التحرير.

إجراءات النشر في المجلة

1. ترسل الدراسات والبحوث وجميع المراسلات باسم رئيس تحرير مجلة الدراسات والبحوث التربوية على الإيميل التالي: **submit.jser@gmail.com**

2. يرسل البحث إلكترونياً بخطوط متوافقة مع أجهزة (IBM)، بحيث يظهر في البحث اسم الباحث ولقبه العلمي، ومكان عمله.

3. يُرفق ملخص البحث المراد نشره في حدود (100-150 كلمة) سواء كان البحث باللغة العربية أو الإنجليزية، مع كتابة الكلمات المفتاحية الخاصة بالبحث (Key Words).

4. يرفق مع البحث موجز للسيرة الذاتية للباحث.

5. في حالة قبول البحث مبدئياً يتم عرضه على مُحكّمين من ذوي الاختصاص في مجال البحث، لإبداء آرائهم حول مدى أصالة البحث وقيمته العلمية، ومدى التزام الباحث بالمنهجية المتعارف عليها، وتحديد مدى صلاحية البحث للنشر في المجلة من عدمها.

6. يُخطر الباحث بقرار صلاحية بحثه من عدمها خلال شهر من تاريخ استلام البحث.

7. في حالة ورود ملاحظات من المحكمين تُرسل إلى الباحث لإجراء التعديلات اللازمة، على أن يعاد إرسال البحث بعد التعديل إلى المجلة خلال مدة أقصاها شهر، ولا يجوز سحب البحث من المجلة بعد تحكيمه.

8. تؤول جميع حقوق النشر للمجلة.

9. لا تلتزم المجلة بنشر كل ما يرسل إليها.

10. المجلة لا ترد الأبحاث المرسلة إليها سواء كانت منشورة أو غير قابلة للنشر، وللمجلة وإدارتها حق التصرف في ذلك.

عناوين المراسلة

البريد الإلكتروني:

submit.jser@gmail.com

الهاتف:

0096599946900

العنوان:

الكويت- العديلية- شارع أحمد مشاري العدواني

الموقع الإلكتروني:

www.jser-kw.com

المحتويات

م	العنوان	الصفحة
-	الافتتاحية	viii
1	دور أعضاء هيئة التدريس في تنمية المواطنة الرقمية لدى الطالبات في كلية التربية الأساسية بدولة الكويت، د. سعاد عبد الكريم نور.....	34-1
2	تقويم تجربة التعليم عن بُعد من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في قسم التربية البدنية بكلية التربية الأساسية أثناء جائحة كورونا، د. عمر أحمد بن غيث؛ د. أحمد خضر يوسف.....	71-35
3	مستوى مهارات القرن الحادي والعشرين في ظل الثورة الصناعية الرابعة لدى معلمي التربية الإسلامية في المرحلة الثانوية بدولة الكويت، د. مها هذال المطيري.....	109-72
4	نمذجة العلاقات بين الاستعداد والرضا في بيئة التعلُم الإلكتروني لدى طلاب الجامعة، أ.د. عبد الناصر السيد عامر.....	137-110
5	أثر إستراتيجية غرس النية على بعض متغيرات علم النفس الإيجابي لدى الأمهات، أ. هيا أحمد الحيص؛ د. عبد الرحمن الفلاح؛ أ.د عثمان الخضر	176-138
6	أثر استخدام المنحى البنائي في تدريس مادة العلوم على التحصيل واكتساب عمليات العلم لدى طالبات الصف الثامن الأساسي (هوكينز نموذجاً)، أ.د. تيسير خليل القيسي؛ أ. أسماء غالب الحجايا.....	200-177
7	علاقة الكمالية العصابية والحريصة بتوكيد الذات لدى الطلبة المتفوقين دراسياً في الصف الثاني عشر بدولة الكويت، د. حامد جاسم السهو؛ أ.د. محمد سعود العجمي؛ د. سلامة عجاج العنزي.....	237-201
8	اضطراب صورة الجسم وعلاقته بالمناعة النفسية والحساسية الانفعالية لدى المعاقين بصرياً، أ.د وليد السيد أحمد خليفة؛ أ. شيماء جمال شحاتة مرسي.....	272-238
9	العنف ضد المرأة في المجتمع الكويتي من وجهة نظر الموظفات في وزارة الشؤون الاجتماعية، د. أماني عبد الرزاق السيد إبراهيم الطبطبائي.....	302-273
10	واقع تطبيق إدارة المواهب في المدارس الثانوية الحكومية بمحافظة العرضيات من وجهة نظر المعلمين، أ. عبد الله بن حوفان مكين القرني؛ أ.د. شرف الدين بن إبراهيم الهادي.....	339-303
11	دور التدريب الإداري في تطوير المهارات القيادية لدى مديرات المدارس الثانوية بمدينة بريدة من وجهة نظرهن، أ. أسماء بنت سحيمان الشمري؛ أ. خلود بنت إبراهيم الحبيب ؛ سارة بنت شامان الحربي.....	373-340

12	ثقافة الخصخصة في التعليم العالي السعودي من وجهة نظر قيادات الجامعات: جامعة جدة أنموذجاً، د. عبدالرحمن بريك خلف العليان.....	399-374
13	الضغوط الشخصية لدى موظفي فرع وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بمنطقة الحدود الشمالية، أ. عايد عشوي العنزي.....	434-400
14	الاغتراب الوظيفي لدى معلمات المدارس المضمومة في منطقة حائل بالمملكة العربية السعودية، أ. أسماء سحيمان الشمري.....	463-435
15	The Need to Open Educational Resources by Information Studies Female Students in the College of Basic Education (PAAET) in the State of Kuwait, Dr. Zuwainah Al-lamki; Dr. Husian F. Ghuloum; Dr. Hasan Ahmad Buabbas.....	492-464
16	Swimming Ability among Female Students of the College of Basic Education in the State of Kuwait in the light of Some Variables, Dr. Mohammed Alkatan, Dr. Taha Abdulrahman Aljaser, Mr. Ahmad Abdulmohsen Abdullah, Dr. Mohammed Bader Hasan.....	510-493

الافتتاحية

بسم الله الرحمن الرحيم، عليه نتوكل وبه نستعين، نحمده سبحانه كما ينبغي أن يحمد ونصلي ونسلم على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه والتابعين وبعد،،،

يشهد العالم ثورة معلوماتية كبرى منذ منتصف القرن الماضي بسبب التطور السريع والهائل لتكنولوجيا الإعلام والاتصال، وقاد هذا إلى تغير العديد من المفاهيم والأسس داخل المجتمع، فلم تعد المعدات والآلات الثقيلة ورأس المال الأدوات الرئيسية للنشاط الاقتصادي، إذ حلت محلها المعرفة التي أصبحت المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي والفردي في كل المجتمعات، وقد أدى تزايد قيمة المعرفة في العصر الحالي إلى أن أصبحت هي الطريق نحو مجتمع المعرفة الذي تتنافس الدول في تحقيقه.

وقد جعل ذلك الدول المتقدمة تنفق حوالي (20%) من دخلها القومي في استيعاب المعرفة، ويستحوذ التعليم على نصف هذه النسبة، كذلك تنفق المنظمات الصناعية والتجارية في هذه الدول ما لا يقل عن (5%) من دخلها الإجمالي في التنمية المهنية للعاملين بها، وتنفق ما يتراوح بين (3%-5%) من دخلها الإجمالي في البحث والتنمية.

ويعد البحث العلمي الوسيلة الرئيسية لإيجاد المعرفة وتطويرها وتطبيقها في المجتمع، كما يشكل الركيزة الأساسية للتطور العلمي والتقني والاقتصادي، ويساهم في رقي الأمم وتقدمها، وهو بمثابة خطوة للابتكار والإبداع، ويمثل البحث العلمي إحدى الركائز الأساسية لأي تعليم جامعي متميز، ويعد من أهم المعايير التي تعتمدها الجهات العلمية في تصنيف وترتيب الجامعات سواء على المستوي المحلي أو القومي أو العالمي؛ ويقاس التقدم العلمي لبلد من البلدان بمدى الناتج البحثي والعلمي مقارنةً بالدول الأخرى.

ويسر مجلة الدراسات والبحوث التربوية أن تقدم لقرائها هذا العدد، وتتقدم أسرة المجلة بالشكر إلى جميع الباحثين الذين ساهموا بأبحاثهم في هذا العدد، وتجدد دعوتها لجميع الباحثين للالتفاف حول هذا المنبر الأكاديمي بمساهماتهم العلمية. وندعو الله عز وجل السداد والتوفيق.

رئيس التحرير

أ.د/ علي حبيب الكندري

تخلي أسرة تحرير المجلة مسؤوليتها عن أي انتهاك لحقوق الملكية الفكرية، والآراء والأفكار الواردة في الأبحاث المنشورة لا تلزم إلا أصحابها

جميع الحقوق محفوظة لمجلة الدراسات والبحوث التربوية © 2020

Journal of Studies and Educational Researches
ISNN: 2709-5231
مجلة الدراسات والبحوث التربوية
المجلد (3)ـ العدد (8)ـ مايو 2023م

ثقافة الخصخصة في التعليم العالي السعودي من وجهة نظر قيادات الجامعات: جامعة جدة أنموذجاً

The Culture of Privatization in Saudi Higher Education from the Point of View of University Leaders: the University of Jeddah as a Model

د. عبدالرحمن بريك خلف العليان

أستاذ القيادة والتخطيط للتعليم المشارك- عميد كلية الاتصال والإعلام- جامعة جدة

Email: aalolian@gmail.com

الملخص: تهدف الدراسة ـ بشكل رئيسي ـ إلى التعرف على ثقافة الخصخصة في التعليم العالي من وجهة نظر قيادات الجامعات السعودية، وقد تم سحب عينة عشوائية من القيادات الجامعية بجامعة جدة قوامها 300 مبحوث (200 من الذكور– 100 من الإناث)، واعتمد الباحث على منهج المسح بالعينة، واستخدم الباحث الاستبانة كأداة لجمع البيانات، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من أهمها: أن معظم القيادات الجامعية (الذكور ـ الإناث) من أفراد العينة من جامعة جدة يوافقون على ثقافة خصخصة التعليم العالي السعودي بنسبة 92% في حين كانت نسبة الرفض قليلة جدًا وبلغت 1.7% بينما كانت هناك نسبة محايدة بلغت 6.3%.

الكلمات المفتاحية: ثقافة الخصخصة – التعليم العالي السعودي

Abstract: The study mainly aims to identify the culture of privatization in higher education from the point of view of the leaders of Saudi universities. The researcher used the questionnaire as a tool for data collection, and the study came out with many results, the most important of which are: Most of the university leaders (male and female) of the sample from Jeddah University agree on the culture of privatization of Saudi higher education by 92%, while the rejection rate was very low at 1.7%. While there was a neutral rate of 6.3%.

Keywords: culture of privatization - Saudi higher education

مقدمة:

تعد خصخصة التعليم من أولى اهتمامات حكومة المملكة العربية السعودية؛ لأن التعليم هو أساس نهضة الأمم وتقدمها، لذلك أولت رؤية المملكة العربية السعودية 2030م بقيادة داعمها وراعيها ولى العهد صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان- التعليم أهمية بالغة، وجعلت من أهم مستهدفاتها زيادة كفاءة القطاع التعليمي والوصول به إلى أفضل مستوى ممكن من الكفاءة والجودة فيما يتم تقديمه من برامج دراسية، ومستوى، ومعرفة، وثقافة، وجدير بالذكر أن مجلس الوزراء السعودي قد أعلن عن وجود واقتراب تطبيق نظام الخصخصة في قطاع التعليم بالسعودية؛ ولكن لم يتم التصريح عن موعد خصخصة التعليم في المملكة بصورة رسمية حتى الآن.

والخصخصة بمعناها المبسط هي مجموعة من السياسات المختلفة والمتكاملة التي تستهدف التحول بشكل جزئي أو كلي إلى مؤسسات إنتاجية أو خدمية، تقوم الدولة بتمليكها للقطاع الخاص لتحقيق آليات السوق وتحقيق الميزات التنافسية، وخصخصة التعليم العالي السعودي موضوع بالغ الأهمية نجد فيه المؤيدين والمعارضين ؛فكل فريق له حججه وأسانيده، فالمؤيدون يرون تشجيع الخصخصة نظرًا لضعف الكفاءة الإدارية والاقتصادية والإنتاجية لدى مؤسسات القطاع الحكومي مقارنة بمؤسسات القطاع الخاص؛ ذلك أن مؤسسات القطاع الحكومي تخضع لضغوط اجتماعية وسياسية تجبرها على تبني سياسات وممارسات غير مرغوبة، وهذا يؤدي إلى تدني مستوى الإنتاجية المأمولة منها، وأيضاً يؤكدون أن خصخصة التعليم العالي تخفف العبء الذي تتحمله الدولة، وتزيد من سرعة انتشار مؤسسات التعليم العالي مما ينعكس على القدرة الاستيعابية لتلك المؤسسات، الأمر الذي يخفف من الضغط على الجامعات والكليات الحكومية مما يمكنها من تحسين مخرجاتها، كما أنه يخلق تنافسًا حميدًا بين القطاعين الحكومي والخاص مما يسهل الوصول إلى الأفضل، هذا فضلاً عن أن وجود وانتشار مؤسسات التعليم العالي في الداخل سوف يساعد على الحد من هجرة الطلبة للدراسة على حسابهم الخاص في الخارج بالإضافة إلى أن ذلك سوف يحل مشكلة قبول أبناء غير المواطنين، بينما يقول المعارضون لخصخصة التعليم العالي إن رسوم التسجيل وتكاليف الدراسة مبالغ فيها؛ مما يجعل الالتحاق بكليات وجامعات القطاع الخاص يكاد يكون محصورًا على أبناء الطبقة الغنية، وهذا له نتائج سلبية إذ يعمق الفوارق الاجتماعية والاقتصادية وهو ما يؤدي إلى خلق انقسام اجتماعي يؤسس طبقية غير مرغوب فيها، وكذلك من المآخذ أيضاً على الجامعات والكليات الخاصة أنها نادراً ما تولي البحث والتطوير أي اهتمام، والسبب في ذلك يرجع إلى أن الجامعات الخاصة ذات الصفة الربحية همها الأساسي تحقيق الأرباح، وهذا يجعلها لا تنفق على البحث والتطوير لأن مردودها ليس آنيًا؛ مما يجعلها تهتم بتقديم منافع فردية كثيرة ولكن عائدها على المجتمع محدود، وما زال السجال بين الطرفين موجودًا حتى الآن في الساحة ليس في المجتمع السعودي فحسب، بل في معظم الساحات العالمية خاصة العربية منها.

وبالفعل هناك إيجابيات كثيرة لخصخصة التعليم العالي السعودي، كما أن هناك سلبيات لكن يمكن بتضافر الجهود تلافي السلبيات وستقدم هذه الدراسة في جانب الدراسة الميدانية ملخصًا للإيجابيات والسلبيات والحلول المقترحة لتلافي السلبيات من وجهة نظر القيادات الجامعية بجامعة جدة تنفيذًا لرؤية المملكة 2030م.

مشكلة الدراسة:

تعد خصخصة التعليم العالي السعودي قضية شائكة تجرى فصولها حتى الآن ولم يتم حلها بعد، وتتضافر جهود لوضع حلً دائم لهذه المشكلة بالغة الأهمية للوطن والمواطن، فالتعليم العالي هو أساس الانطلاق والتقدم في كافة الميادين وعليه يقاس تقدم الأمم، لذلك نجد نظام التعليم بصفة عامة يستحوذ على نصيب كبير من ميزانية الدولة لما له من أهمية في رقي الشعوب وتقدمها تنفيذًا للتوجه العام للدولة السعودية الرشيدة،وتنفيذًا لرؤية المملكة 2030م التي تضع التعليم ضمن أولى أولوياتها.

وثقافة الخصخصة في التعليم العالي السعودي يتم دراستها من قبل المسؤولين، وتم دراستها أيضاً من قبل بعض الدراسات السابقة للباحثين السعوديين وذلك لوضع حلول جوهرية دائمة لهذه المشكلة القائمة، لكن مازال الوضع كما هو لم يتم وضع أسس وخطط ثابتة لذلك؛ لذلك قامت الدراسة الحالية بإلقاء الضوء على هذا الموضوع بالغ التعقيد للإسهام بالقليل في إظهار إيجابيات ثقافة خصخصة التعليم العالي السعودي، وتلافي السلبيات والتقدم ببعض التوصيات التي تفيد متخذي القرار؛ لذلك فإن هذه الدراسة تسعى للتعرف على ماهية ثقافة الخصخصة في التعليم العالي السعودي، وبناء عليه تتحدد المشكلة البحثية في التساؤل الرئيسي الآتي:

ما ثقافة الخصخصة في التعليم العالي من وجهة نظر قيادات الجامعات السعودية؟

ويتفرع منه الأسئلة التالية:

1- ما تصورات قيادات الجامعات السعودية أفراد عينة الدراسة حول ثقافة خصخصة التعليم العالي؟
2- ما أشكال ثقافة الخصخصة في التعليم العالي من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؟
3- ما واقع الممارسات التطبيقية لثقافة الخصخصة في التعليم العالي من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؟
4- ما المتطلبات الأساسية لتحقيق ثقافة خصخصة التعليم العالي من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؟
5- ما دوافع خصخصة التعليم العالي من وجهة نظر قيادات الجامعات السعودية أفراد عينة الدراسة؟
6- ما مدى استفادة الدولة السعودية من خصخصة التعليم العالي من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؟
7- ما إيجابيات ثقافة خصخصة التعليم العالي السعودي من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؟
8- ما سلبيات ثقافة خصخصة التعليم العالي السعودي من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؟
9- ما الحلول المقترحة لمعالجة سلبيات ثقافة خصخصة التعليم العالي السعودي من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة بشكل رئيسي إلى التعرف على ثقافة الخصخصة في التعليم العالي من وجهة نظر قيادات الجامعات السعودية، وينبثق من الهدف الرئيسي العديد من الأهداف الفرعية وتتمثل في الآتي:

- الكشف عن تصورات قيادات الجامعات أفراد عينة الدراسة في ثقافة خصخصة التعليم العالي السعودي.
- إظهار دوافع خصخصة التعليم العالي السعودي من وجهة نظر قيادات الجامعات أفراد عينة الدراسة.
- التعرف على واقع الممارسات التطبيقية لثقافة الخصخصة في التعليم العالي السعودي.
- بيان المتطلبات الأساسية لتحقيق ثقافة خصخصة التعليم العالي السعودي.
- التعرف على أشكال ثقافة الخصخصة في التعليم العالي السعودي من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.
- توضيح إيجابيات ثقافة الخصخصة في التعليم العالي السعودي.
- رصد سلبيات خصخصة التعليم العالي السعودي، ووضع آليات لتلافي هذه السلبيات.
- الكشف عن الحلول لمعالجة سلبيات خصخصة التعليم العالي السعودي.

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية هذه الدراسة فيما يأتي:

- إثراء الدراسات السابقة بمعلومات عن ثقافة خصخصة التعليم العالي السعودي الذي ما زال يبحث المسؤولون فيه عن تداعيات الخصخصة السليمة.
- قد تساهم نتائج الدراسة في وضع بعض الإستراتيجيات والخطط للقائمين على خصخصة التعليم العالي.
- تقديم بعض التوصيات المفيدة للقائمين على أمر عملية ثقافة خصخصة التعليم العالي السعودي في الخروج بتصور كامل للخصخصة.

حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة في الآتي:

- **الحدود الموضوعية:** اقتصرت على موضوع الدراسة، وهو ثقافة الخصخصة في التعليم العالي من وجهة نظر قيادات جامعة جدة السعودية.
- **الحدود البشرية:** تمثلت في عينة من قيادات جامعة جدة الحكومية السعودية.
- **الحدود المكانية:** اشتملت على جامعة جدة في المقر الإداري للجامعة، ومعظم كليات الجامعة بالشطرين: شطر الطلاب وشطر الطالبات

- **الحدود الزمنية:** تم تطبيق الدراسة الميدانية في الفصل الثاني من العام الجامعي 2022/ 2023م.

المفاهيم الأساسية للدراسة:

- **ثقافة الخصخصة:**

ثقافة اقتصادية تتمثل في تعزيز دور القطاع الخاص في تحول كلي أو جزئي لمؤسسات حكومية إلى مؤسسات تتبع القطاع الخاص.

- **التعليم العالي السعودي:**

هي مؤسسات تعليمية حكومية سعودية تقدم التعليم العالي والتعلم، وتكون مكملة لمنظومة المؤسسات التعليمية تحت مظلة مجلس التعليم العالي وتتبع وزارة التعليم السعودية.

- **قيادات الجامعات السعودية:**

هم شخصيات قيادية مسؤولة ذات مواصفات نوعية تقود المؤسسات الجامعية وفق ضوابط محددة ومتفق عليها من قبل الإطار الإداري للدولة.

الخلفية النظرية للدراسة:

برنامج التخصيص السعودي:

إن خصخصة التعليم العالي تخفف العبء الذي تتحمله الدولة، وتزيد من سرعة انتشار مؤسسات التعليم العالي مما ينعكس على القدرة الاستيعابية لتلك المؤسسات، وبالتالي يخفف الضغط على الجامعات والكليات الحكومية مما يمكنها من تحسين مخرجاتها، كما أنه يخلق تنافسًا حميدًا بين القطاعين العام والخاص الأمر الذي يسهل الوصول إلى الأفضل ومن ثم تم وضع برنامج التخصيص السعودي.

ويهدف برنامج التخصيص السعودي إلى تعزيز دور القطاع الخاص في تقديم الخدمات وإتاحة الأصول الحكومية أمامه، مما يحسن جودة الخدمات المقدمة ويسهم في تقليل تكلفتها، وقد أُطلق برنامج التخصيص في عام 2018م، وسعى لتحديد الأصول والخدمات الحكومية القابلة للتخصيص في عدد من القطاعات، وتطوير منظومة وآليات التخصيص، وتحديد أطر الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتعزيز جودة وكفاءة الخدمات العامة، ودعم الإسهام في التنمية الاقتصادية، وسيركّز البرنامج جهوده في المرحلة القادمة على البناء على هذه الإمكانات، وتكثيف العمل على تعزيز دور القطاع الخاص في تقديم الخدمات، وتعظيم القيمة المستفادة من الأصول الحكومية ورفع كفاءة الإنفاق، حيث سيستمر البرنامج في تطوير إستراتيجيات تخصيص قطاعية، تشمل النقل والصحة والتعليم وغيرها، مما يساهم في إعادة تركيز الجهود الحكومية على الأدوار التشريعية والتنظيمية (برنامج التخصيص – 2030 رؤية السعودية).

أنماط خصخصة التعليم العالي ومبرراته:

هناك العديد من أنماط خصخصة التعليم العالي منها ما يلي:

1. الخصخصة الجادة: تعني السماح للقطاع الخاص بإنشاء وإدارة وتمويل خدمات جامعية دون تلقي أي إعانة أو تمويل من الدولة، ولكن تحت إشرافها، كتايلاند وماليزيا.
2. الخصخصة المعتدلة: تعني السماح للجهات الأهلية بإنشاء وإدارة مؤسسات أو خدمات جامعية، ولكن مع تلقي دعم ومساعدة من الدولة كاليابان والفلبين وتايوان.
3. الخصخصة البسيطة: تعني تولي الدولة مسؤولية إنشاء وادارة وتمويل مؤسسات أو خدمات جامعية، ولكنها ترحب بمصادر التمويل الخاصة والأهلية، كالصين وفيتنام والهند وباكستان وروسيا (عشيبة، 2001).

وهناك من صنف أشكال الخصخصة في التعليم في الولايات المتحدة الأمريكية إلى ما يلي:

1- التعاقد: حيث توقع المؤسسة التعليمية عقودًا مع جهات خاصة.

2- نظام القسائم: تقوم الحكومة بتزويد الطلاب بقسائم ذات قيمة مالية محددة لكل طالب ويختارون المؤسسة التعليمية في حدود قيمة القسائم.

3- الإحلال: يعني إسناد إدارة المؤسسة التعليمية إلى مؤسسات خاصة.

4- المعاهدة: يكون دور الحكومة فيها محصورًا بمهام محددة مما يتيح للمؤسسة التعليمية الاستقلال بالأنظمة.

5- رصيد الضرائب: يقتطع فيه حساب الضرائب من العائلات التي لديها طلاب للاستفادة منه في دفع الرسوم .

6- امتلاك القطاع الخاص للمؤسسات التعليمية هو أكثر أشكال الخصخصة شيوعاً (Fitz, 2002).

ومن مبررات خصخصة التعليم العالي السعودي ما يلي:

1- ازدياد الطلب على التعليم العالي الجامعي.
2- وصول معظم الجامعات السعودية إلى طاقتها الاستيعابية.
3- وجود فجوة بين مخرجات التعليم الحكومي وحاجات التنمية.
4- لجوء بعض الطلبة إلى الدراسة بالخارج لعدم الحصول على القبول في مؤسسات التعليم العالي (المنيع، 2001).

إيجابيات خصخصة التعليم وسلبياتها:

أطلقت السعودية برنامج التحول الوطني 2020م، وأحد أهم بنوده هو برنامج الخصخصة، والذي شمل قطاعات مهمة من ضمنها قطاع التعليم الذي يعد المشروع الأعظم والأكبر في برنامج التحول الوطني والأكثر حساسية؛ لما فيه من تأثير مباشر على الوطن والمواطن. وأشار الكثير من الباحثين لمجموعة من إيجابيات خصخصة التعليم ومنها:

- الخصخصة مورد من موارد التعليم ولاسيما في الآونة الأخيرة مع قلة وتدني ميزانية التعليم.
- الخصخصة هي الحل لمشكلة النمو المتزايد للطلاب.
- تسهم في تحسين مخرجات التعلم، وتحد من تسرب الطلاب للتعليم الخاص وبالتالي تحقق مبدأ العدالة.
- رفع كفاءة المؤسسات التعليمية من خلال تحقيق أقصى درجات من التحسين والتطوير والجودة.
- تشجيع روح المنافسة بين الشركاء في القطاع الخاص لتقديم أفضل الخدمات لكسب رضا المستفيد، ودفعها للتطوير والتحسين.
- تطوير الخدمات التعليمية المقدمة للطلاب والارتقاء بمستواها الكمي والنوعي.
- تسهم في تحسين بيئة العمل وذلك بإيجاد الحافز الشخصي على الإنتاج والقضاء على السلبية وعدم الالتزام بالقواعد، وتحقيق الانضباط في العمل.
- قدرة القطاع الخاص العالية على تطوير الممارسات المهنية والفنية للمعلمين؛ لتحقيق الكفاءة وسرعة الإنجاز واستثمار الوقت بفعالية (Rikowski, 2019).

ومن سلبيات خصخصة التعليم ما يلي:

- اعتبار الربحية هدف المستثمر والاهتمام بجني الأرباح على حساب العملية التعليمية، وقلة الوعي بالأمور الأكاديمية والتعليمية.
- تهديد مبدأ تكافؤ الفرص المخالف لسياسات التعليم بإيجاد نوع من الطبقية بين المتعلمين؛ مما ينعكس سلباً على أفراد المجتمع.
- تهديد الأمن الوظيفي للمعلمين من أبناء الوطن؛ مما يؤدي إلى تسريهم من المهنة أو الاستغناء عنهم واستبدالهم بكوادر أجنبية تقليلاً للتكلفة.
- تدني أجور المعلمين يؤدي إلى انخفاض الكفايات المهنية لديهم مما يوثر حتماً على مستوى الأداء التعليمي.
- سيطرة المؤسسات التعليمية ذات الرؤى قصيرة المدى والتي تسعى لتحقيق الربحية لفترة معينة مما يجعلها في حاله من الجمود والتأخر وعدم الرغبة في التطوير والتقدم (العيدروس، 2019).

الدراسات السابقة:

سيتم عرض بعض الدراسات السابقة التي توضح موضوع خصخصة التعليم وقد تم ترتيب هذه الدراسات حسب التسلسل الزمنى من الأحدث إلى الأقدم، وذلك على النحو التالي:

أجرى السمحان (2023) دراسة هدفت إلى التعرف على آراء منسوبي وزارة التعليم نحو خصخصة التعليم العالي المملكة العربية السعودية في ضوء متطلبات رؤية المملكة 2030م، وقد توصلت الدراسة إلى بعض النتائج أهمها: أن منسوبي وزارة التعليم يؤيدون خصخصة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية بنسب كبيرة تحقيقاً لرؤية المملكة 2030م، وأن تكون الخصخصة مراقبة من قبل وزارة التعليم.

وهدفت دراسة هدى وآخرين (2021) إلى تحديد الآثار الناتجة عن خصخصة قطاع التعليم الجامعي على الإنفاق الحكومي، ولتحقيق هذا تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي التاريخي للفترة (2000 – 2016م)، وتوضح هذه الدراسة واقع قطاع التعليم الجامعي والتجارب السابقة لبعض الدول في خصخصة قطاع التعليم الجامعي، وقد توصلت الدراسة لعدة نتائج أهمها: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية معنوية للإنفاق الحكومي على التعليم الجامعي والإنفاق الحكومي على الموارد البشرية، وعدد العاملين وعدد الطلاب والطالبات بالجامعات الحكومية السعودية لها تأثير معنوي على الانفاق الحكومي في قطاع التعليم الجامعي.

وتناولت دراسة السمحان (2021) الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص واستهدف البحث بشكل أساسي تحديد طبيعة أشكال الشراكة وأهميتها بين منظمات الأعمال أو القطاع الخاص والجامعات الحكومية بالمملكة العربية السعودية، وكيف يمكن تعزيز وتطوير هذه العلاقة لتسهم بشكل فعال في تحقيق جودة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، والارتقاء بأداء مؤسسات التعليم العالي السعودية لتحقيق معايير الجودة والاعتماد الأكاديمي وتقديم برامج ومخرجات مميزة تواكب تطورات العصر، وتلبي احتياجات المجتمع ومتطلبات سوق العمل، واعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي في تناول موضوع البحث، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: حاجة الجامعات والقطاع الخاص اليوم إلى إقامة علاقة شراكة فعالة تسهم في تطوير أداء منظمات الأعمال الخاصة وتعزيز القدرة التنافسية للجامعات وتحقيق الجودة المطلوبة في برامجها ومخرجاتها.

وهدفت دراسة الشيتي (2020) إلى معرفة دور الجامعات السعودية في مواءمة مخرجات التعليم العالي وتحقيق متطلبات التنمية المستدامة وفق رؤية 2030 فى المملكة العربية السعودية من وجهة نظر القيادية الإدارية ، تم استخدم المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهداف الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى أن موافقة كل عينة الدراسة بدرجة متوسطة على فقرات الدور الذي يمكن أن تسهم به الجامعات السعودية في تحقيق مواءمة مخرجاتها التعليمية مع متطلبات التنمية المستدامة وفق رؤية 2030 للمملكة العربية السعودية، وذلك من وجهة نظر القيادات الإدارية في جامعة القصيم، حيث تراوحت نسب الإجابات ما بين 21% إلى 68%. كما أظهرت النتائج وجود فروق ذات

دلالة إحصائية لدرجة إجابات القيادات الإدارية في جامعة القصيم تبعاً لمتغير الجنس في محاور جودة الاستشارات العلمية، وجودة المشاريع العلمية، وجودة البحث العلمي، والمستوى الكلي، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية لدرجة إجابات القيادات الإدارية في جامعة القصيم تبعاً لمتغير الجنس في محاور جودة المستوى النوعي للخريجين وجودة المؤتمرات والندوات.

وهدفت دراسة الراشد (2020) إلى التعرف على الآثار المتوقعة من تطبيق الخصخصة على جودة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر أعضاء الهيئة الإدارية والتعليمية بجامعة شقراء، واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: أن من أبرز الآثار المتوقعة من تطبيق الخصخصة حسب توجهات منسوبي جامعة شقراء تطوير المهارات الإدارية للإدارات العليا في الجامعة، وربط الحوافز بالإنتاجية لمنسوبي الجامعة، وجعل العملية الإدارية أكثر مرونة في التجديد والتلاؤم مع المستجدات، والحد من هدر الموارد المالية في الجامعة، وزيادة ارتباط تخصصات الجامعة بسوق العمل.

ودراسة الزهراني (2019) التي هدفت إلى التعرف على المعوقات التي تحد من خصخصة الجامعات السعودية في ضوء رؤية 2030، والحلول المقترحة للتغلب على معوقات خصخصة الجامعات من وجهة نظر القيادات الجامعية، وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يأتي: أن أفراد عينة الدراسة موافقون ومؤيدون لدوافع خصخصة الجامعات السعودية بمتوسط 3.99، وأن أفراد عينة الدراسة موافقون ومؤيدون للمعوقات التي تحد من الخصخصة بمتوسط 4.08، وأن أفراد عينة الدراسة موافقون ومؤيدون للحلول المقترحة للتغلب على معوقات الخصخصة بمتوسط 4.42.

وهدفت دراسة النفيعي (2019) إلى الكشف عن متطلبات خصخصة الجامعات السعودية ومعوقاتها في ضوء مؤشرات الاقتصاد المعرفي والتحول الوطني من وجهة نظر القيادات الأكاديمية، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: أهمية توفير متطلبات خصخصة الجامعات السعودية في ضوء مؤشرات الاقتصاد المعرفي والتحول الوطني، وأن تتبنى الجامعات السعودية تطبيق التصور المقترح لخصخصة الجامعات السعودية في ضوء مؤشرات الاقتصاد المعرفي والتحول الوطني الذي أعده الباحث.

وهدفت دراسة الزومان (2018) إلى التعرف على الخصخصة في قطاع المباني التعليمية في وزارة التعليم بالمملكة العربية السعودية، وتم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي، وقد توصلت الدراسة للعديد من النتائج أهمها: أن القطاع الحكومي يستعين بالقطاع الخاص لتقديم وتوفير الخدمات من أجل التوسع والتطوير ورفع مستوى الجودة في الخدمة المقدمة، ووجود خصخصة جزئية في قطاع المباني التعليمية في وزارة التعليم بالمملكة العربية السعودية.

ودراسة الحربي (2016) التي هدفت إلى رصد واقع الممارسات التطبيقية للخصخصة في مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي المسحي والمقارن، وقامت ببناء استبانة مكونة من 57 فقرة وزعت على (100) عضو من الأكاديميين في جامعة الملك عبد العزيز وكلية CBA بجدة. وتوصلت الدراسة إلى بعض النتائج من أهمها: جاءت درجة الموافقة حول واقع الممارسات التطبيقية للخصخصة أوافق" لجميع أفراد العينة، بينما جاءت الإيجابيات التي تدعو للتوسع في الخصخصة بدرجة "أوافق" من وجهه نظر الأكاديميين في جامعة الملك عبد العزيز وبدرجة "أوافق بشدة" لدى كلية CBA وجاءت السلبيات التي تعوق التوسع في الخصخصة من وجهه نظر جامعة الملك عبد العزيز بدرجة "أوافق" وبدرجة "محايد" لدى CBA كما جاءت الإجراءات المقترح تطبيقها بدرجة "أوافق" لكل منهما.

بينما هدفت دراسة Geiger (2011) إلى معرفة التطورات المتعلقة بتطبيق نظام الخصخصة في التعليم العالي وعائداتها على الولايات المتحدة الأمريكية واستخدم الباحثان المنهج الوصفي في إعداد الاستبانات وقد خرجت الدراسة بعدة نتائج أهمها: ضرورة إعادة النظر في طريقة تمويل التعليم من خلال موارد مالية إضافية تدعم النفقات المالية الحكومية.

وهدفت دراسة Babu (2011) إلى التعرف على أثر تطبيق الخصخصة في التعليم العالي في الهند على طبقات المجتمع من الناحية الاقتصادية والثقافية، واستخدمت الدراسة أسلوب التحليل الوصفي المبني على استعراض تجارب الدول السابقة وكذلك تحليل التجربة الهندية نفسها، وبينت نتائج الدراسة أن تطبيق مبدأ الخصخصة يؤدي إلى عدم تحقيق المساواة الثقافية والاجتماعية، وبالتالي إعادة النظر في الاتجاه نحو الخصخصة.

تعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال العرض السابق للدراسات السابقة يلاحظ ما يلي:

- **أوجه الاتفاق مع الدراسات السابقة:** تتفق الدراسة الحالية مع دراسة السمحان (2023) في أن منسوبي وزارة التعليم يؤيدون خصخصة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية بنسب كبيرة تحقيقاً لرؤية المملكة 2030م، وتتفق مع دراسة الراشد (2020) حيث إن هذه الدراسة تتحدث عن الآثار المتوقعة من تطبيق الخصخصة على جودة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر أعضاء الهيئة الإدارية والتعليمية بجامعة شقراء، وهو نفس موضوع الدراسة الحالية، وتتفق أيضاً مع دراسة الزومان (2018) التي هدفت إلى التعرف على الخصخصة بقطاع المباني التعليمية في وزارة التعليم بالمملكة العربية السعودية، وتتفق كذلك مع دراسة الزهراني (2019) التي تناولت موضوع المعوقات التي تحد من خصخصة الجامعات السعودية في ضوء رؤية 2030، والحلول المقترحة للتغلب على معوقات خصخصة الجامعات من

وجهة نظر القيادات الجامعية وهي الموضوعات نفسها التي عالجتها الدراسة الحالية، واتفقت كذلك في النتائج مع دراسة (الحربي، (2016م) ودراسة النفيعي (2019) .

- **أوجه الاختلاف مع الدراسات السابقة:** اختلفت الدراسة الحالية مع دراسة السمحان (2021) حيث إن هذه الدراسة تتحدث عن الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص وأهمية وأشكال الشراكة بين منظمات الأعمال أو القطاع الخاص والجامعات الحكومية بالمملكة العربية السعودية، وكيف يمكن تعزيز وتطوير هذه العلاقة بينما تهدف الدراسة الحالية إلى استطلاع رأي القيادات الجامعية في خصخصة التعليم العالي السعودي، ومع دراسة الشيتي (2020) التي اختلفت عنها في المنهج فقد استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي بينما استخدمت الدراسة الحالية منهج المسح ، واختلفت في المنهج مع دراسة الحربي (2016) ودراسة النفيعي (2019) كما اختلفت مع دراسة بابلو (2011) .
- **أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة:** استفاد الباحث من الدراسات السابقة في تحديد مشكلة الدراسة والتعرف على المناهج والأدوات المستخدمة، والاختيار الأمثل لمنهج وأداة الدراسة، وكذلك في صياغة تساؤلات الدراسة، كما استفاد منها الباحث في إعداد الاستبانة وتقسيمها.

منهجية الدراسة وإجراءاتها:

منهج الدراسة:

هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التي تسعى لرصد طبيعة ثقافة الخصخصة وتوصيفها في التعليم العالي السعودي بجامعة جدة من وجهة نظر القيادات الجامعية نظراً لنقص المعلومات المتاحة عن البيانات المتعلقة بثقافة الخصخصة في التعليم العالي وموقف القيادات الجامعية منه، وقلة الدراسات في هذا الجانب حيث ناقشت الكثير من الدراسات آراء أعضاء هيئة التدريس في الخصخصة ولم تتعرض للقيادات الجامعية وهذا ما تناقشه الدراسة الحالية.

وقد اعتمدت هذه الدراسة على منهج المسح الذي تم فيه مسح عينة من القيادات الجامعية السعودية (ذكور- إناث) وهذا المنهج يعد الأنسب للدراسة.

مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في منسوبي جامعة جدة وهى الجامعة التي يعمل بها الباحث، وتم سحب عينة عشوائية بسيطة مكونة من (200) مبحوث (ذكور) من جامعة جدة وهذه العينة مكونة من القيادات الجامعية من وكلاء الجامعة والسادة رؤساء الأقسام والفروع والوحدات المتواجدة في المقرات الرئيسية الإدارية الخاصة بالجامعة، وكذلك القيادات الجامعية في معظم كليات الجامعة والعمادات والمراكز البحثية من السادة العمداء والوكلاء ورؤساء

الأقسام والوحدات، و100 مبحوث (نساء) من القيادات الجامعية النسائية في المقرات الإدارية للجامعة شطر الطالبات، وكذلك القيادات المتواجدة في معظم كليات الجامعة من وكلاء ومشرفات على الفروع ومسؤولات عن الأقسام في شطر الطالبات.

وبالتالي تسنى للباحث القيام بتطبيق الاستبانة على القيادات الجامعية (بنين – بنات) والخروج بنتائج سليمة، وقد روعي في العينة ما يلى: أن تكون ممثلة للذكور والإناث، أن تمثل العينة مزيجًا من القيادات الجامعية المختلفة والمكملة لبعض في التخصصات وإدارة الأعمال، ويوضح الجدول التالي عينة الدراسة.

جدول (1)

وصف عينة الدراسة حسب المتغيرات الديمغرافية

المتغير		العدد	النسبة
النوع	ذكور (مقر الجامعة الإداري + قيادات كليات الجامعة)	200	% 66.7
	إناث (القيادات النسائية في معظم كليات الجامعة)	100	%33.3
	المجموع	300	%100

أداة الدراسة:

هي استبانة تهدف إلى التعرف على ماهية ثقافة الخصخصة في التعليم العالي بجامعة جدة من وجهة نظر القيادات الجامعية. وتكونت في صورتها الأولية من (55) عبارة موزعة على سبعة مجالات كالتالي: الممارسات التطبيقية لثقافة الخصخصة في التعليم العالي السعودي ويضم (7) عبارات، المتطلبات الأساسية لتحقيق ثقافة خصخصة التعليم العالي السعودي ويضم (11) عبارة، دوافع خصخصة التعليم العالي السعودي ويضم (9) عبارات، مدى استفادة الدولة السعودية من خصخصة التعليم العالي ويضم (7) عبارات، إيجابيات ثقافة خصخصة التعليم العالي السعودي ويضم (8) عبارات، سلبيات ثقافة خصخصة التعليم العالي السعودي ويضم (8) عبارات، الحلول المقترحة لمعالجة سلبيات ثقافة خصخصة التعليم العالي السعودي ويضم (5) عبارات. بالإضافة إلى تساؤل عن تصورات قيادات الجامعات السعودية عن ثقافة خصخصة التعليم العالي، وتساؤل عن أشكال ثقافة الخصخصة في التعليم العالي السعودي المفيدة للعملية التعليمية. ولكل عبارة مستويان من الاستجابه كالتالي: نعم، لا.

وتم عرض الاستبانة في صورتها الأولية على مجموعة من المحكمين وتم تعديلها وفقاً لمقترحاتهم، حيث تم تعديل الصياغة اللغوية لبعض العبارات، وبعد اتفاق المحكمين بياناً لصدق محتوى الاستبانة، وتم التأكد من صدق البناء للاستبانة من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل مجال والدرجة الكلية للاستبانة بعد تطبيقها على عينة نسبتها 15% أي ما يعادل 45 مفردة من القيادات الجامعية، وتم استخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية

SPSS، وبينت النتائج أن جميع قيم معاملات الارتباط بين كل مجال والدرجة الكلية للاستبانة مرتفعة ودالة إحصائياً عند مستوى (0.01)، وهذا يدل على صدق البناء. وتم حساب معامل ثبات الاستبانة عن طريق تطبيقها على العينة الاستطلاعية وإعادة تطبيقها على نفس العينة من المبحوثين وذلك بعد مضي أسبوعين تقريبًا، وتم حساب نسبة الثبات بين التطبيقين وبلغت نسبة الثبات 0.94، وهي نسبة عالية تدل على قابلية الاستبانة للتطبيق.

المعالجة الإحصائية:

بعد الانتهاء من جمع بيانات الدراسة الميدانية تم ترميز البيانات وإدخالها إلى الحاسب الآلي ثم معالجتها وتحليلها واستخراج النتائج الإحصائية باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية، ومن ثم تم استخدام المقاييس الإحصائية من التكرارات والنسب المئوية، وذلك بهدف التعرف على خصائص أفراد العينة بالإضافة إلى تحديد استجابات أفراد العينة على كل عبارة من العبارات التي تضمنتها أداة الدراسة.

نتائج الدراسة:

يتناول هذا الجزء عرض النتائج التي توصلت إليها الدراسة بعد التحليل الإحصائي للبيانات، حيث تم حصر استجابات أفراد عينة الدراسة ومعالجتها إحصائياً باستخدام (SPSS)، وفيما يلي عرض لهذه النتائج:

النتائج الخاصة بالسؤال الأول:

والذي ينص على: **ما تصورات قيادات الجامعات السعودية أفراد عينة الدراسة حول ثقافة خصخصة التعليم العالي؟**

تم حساب التكرارات والنسب المئوية لاستجابات أفراد عينة الدراسة حول ثقافة التعليم العالي، ويوضحها الجدول التالي:

جدول (2)

التكرارات والنسب المئوية لاستجابات أفراد عينة الدراسة حول ثقافة التعليم العالي

الاستجابة	ك	%
موافق بشدة	198	66
موافق	78	26
محايد	19	6.3
أرفض	5	1.7
أرفض بشدة	-	-
المجموع	300	100

يتبين من الجدول السابق أن أفراد العينة من القيادات الجامعية (رجال- نساء) من جامعة جدة يوافقون على ثقافة خصخصة التعليم العالي السعودي بنسبة 92% في حين كانت نسبة الرفض قليلة جداً بنسبة 1.7% بينما كانت هناك نسبة محايدة تبلغ 6.3%.

وهذا معناه أن القيادات الجامعية (رجال- نساء) تعي وتؤمن حقيقة بأهمية الخصخصة وأنها في صالح الدولة وبهذا التوجه تؤكد القيادات على ما جاء في رؤية المملكة 2030 بخصوص خصخصة التعليم والتي تصب في صالح الوطن والمواطن. وتتفق هذه النتائج مع دراسة السمحان (2023) ودراسة الحربي (2016) ودراسة النفيعي (2019) في موافقة معظم أفراد العينة على خصخصة التعليم العالي السعودي.

النتائج الخاصة بالسؤال الثاني:

والذي ينص على: **ما أشكال ثقافة الخصخصة في التعليم العالي من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؟**

تم حساب التكرارات والنسب المئوية لاستجابات عينة الدراسة حول أشكال ثقافة الخصخصة التعليم العالي، ويوضحها الجدول التالي:

جدول (3)

التكرارات والنسب المئوية لاستجابات أفراد عينة الدراسة حول أشكال ثقافة الخصخصة التعليم العالي

الاستجابة	ك	%	الترتيب
خصخصة كلية	94	31.4	2
خصخصة جزئية	122	40.6	1
فك ارتباط المشاريع العامة بالبيروقراطية الحكومية	70	23.4	3
ضخ استثمارات جديدة	14	4.6	4
المجموع	300	100	-

يتضح من الجدول السابق أن بعض أفراد العينة من القيادات الجامعية ونسبتهم 40.6% اختاروا الخصخصة الجزئية للتعليم العالي السعودي في حين اختار البعض الخصخصة الكلية بنسبة 31.4% بينما اختار البعض الآخر فك ارتباط المشاريع العامة بالبيروقراطية الحكومية بنسبة 23.4% وجاء ضخ استثمارات جديدة في الترتيب الأخير بنسبة 4.6%.

وهذه الاختيارات تبين وعي القيادات بثقافة الخصخصة في أنها تبدأ بالتدريج من الجزء إلى الكل ثم عدم الأخذ بالبيرواقراطية الحكومية مع ضخ استثمارات جديدة، وتتفق هذه النتائج مع دراسة الزومان (2018)

في البدء بالخصخصة الجزئية ثم الخصخصة الكلية. وهناك من صنف أنماط خصخصة التعليم العالي، فيما يلي: الخصخصة الجادة، الخصخصة المعتدلة، الخصخصة البسيطة (عشيبة، 2001).

النتائج الخاصة بالسؤال الثالث:

والذي ينص على: **ما واقع الممارسات التطبيقية لثقافة الخصخصة في التعليم العالي من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؟**

تم حساب التكرارات والنسب المئوية لاستجابات عينة الدراسة حول المحور الأول، ويوضحها الجدول التالي:

جدول (4)

التكرارات والنسب المئوية لاستجابات أفراد عينة الدراسة حول واقع الممارسات التطبيقية لثقافة الخصخصة في التعليم العالي (ن=300)

العبارة	نعم		لا		الترتيب حسب الموافقة
	ك	%	ك	%	
يتم تطبيق الخصخصة بشكل تدريجي بالتعليم العالي السعودي.	130	43.3	170	56.7	6
بعض البرامج في التعليم العالي يتم إدراجها وتحويلها إلى القطاع الخاص للقيام بتشغيلها.	78	26	222	74	7
تقتصر الخصخصة حالياً على عقود صيانة وتشغيل مع القطاع الخاص.	266	88.6	34	11.4	2
تدار برامج في التعليم العالي بشكل كامل من القطاع الخاص.	167	55.6	133	44.4	5
يشترك القطاع الخاص مع التعليم العالي في التدريب لبعض التخصصات.	213	71	87	29	3
بعض مؤسسات التعليم العالي تكون مملوكة للقطاع الخاص.	289	96.3	11	3.7	1
تشارك الدولة في تمويل مؤسسات التعليم العالي الخاص.	175	58.3	125	41.7	4

يتضح من الجدول السابق أن الممارسات التطبيقية لثقافة الخصخصة في التعليم العالي السعودي أصبحت واقعاً ملموساً طبقاً لآراء أفراد العينة من القيادات الجامعية البالغ عددهم 300 مبحوث (ذكور – إناث) فقد حصل اختيار(بعض مؤسسات التعليم العالي تكون مملوكة للقطاع الخاص) على الترتيب الأول بنسبة 96.3% والترتيب الثاني كان من نصيب (تقتصر الخصخصة حالياً على عقود صيانة وتشغيل مع القطاع الخاص) بنسبة 88.6% والترتيب الثالث لاختيار(القطاع الخاص يشترك مع التعليم العالي في التدريب لبعض التخصصات) بنسبة 71% والترتيب الرابع (تشارك الدولة في تمويل مؤسسات التعليم العالي الخاص) بنسبة

58.3% والترتيب الخامس (برامج في التعليم العالي تدار بشكل كامل من القطاع الخاص) بنسبة 55.6% بينما جاء الترتيب السادس يشمل (يتم تطبيق الخصخصة بشكل تدريجي بالتعليم العالي السعودي) في الترتيب السادس بنسبة مقدارها 43.3% والترتيب السابع كان من نصيب اختيار(بعض البرامج في التعليم العالي يتم إدراجها وتحويلها إلى القطاع الخاص للقيام بتشغيلها) بنسبة مقدارها 26%.

أي أن الخصخصة بدأت تأخذ طريقها للعمل والاندماج في الواقع السعودي إعمالًا وتنفيذًا لرؤية المملكة 2030م، وتتفق هذه النتائج مع دراسة الحربي (2016).

النتائج الخاصة بالسؤال الرابع:

والذي ينص على: **ما المتطلبات الأساسية لتحقيق ثقافة خصخصة التعليم العالي من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؟**

تم حساب التكرارات والنسب المئوية لاستجابات عينة الدراسة حول المحور الثاني، ويوضحها الجدول التالي:

جدول (5)

التكرارات والنسب المئوية لاستجابات أفراد عينة الدراسة حول المتطلبات الأساسية لتحقيق ثقافة خصخصة التعليم العالي (ن=300)

العبارة	نعم		لا		الترتيب حسب الموافقة
	ك	%	ك	%	
منح الجامعات مزيداً من الاستقلالية الأكاديمية والمالية والإدارية.	186	62	114	38	1
منح الجامعات الحرية في اتخاذ القرارات دون الرجوع إلى مجلس التعليم العالي.	82	27.3	218	72.7	5
منح الجامعات مزيداً من الحرية في تصريف وإدارة مخصصاتها ومواردها المالية.	63	21	237	79	8
منح الجامعات الاستقلالية في تصميم واعتماد البرامج التي تريد ها.	57	19	243	81	9
بناء نظم متطورة تساعد الجامعات على تنويع مصادر تمويلها من خلال إنشاء برامج أكاديمية مشتركة مع الجامعات الأجنبية.	64	21.3	236	78.7	7
نقل الرقابة والسيطرة من الوزارة للجامعات ذاتها.	144	48	156	52	3
منح الجامعات الحرية في اختيار هيكلها التنظيمي ووضع لوائحها بشكل مستقل.	158	52.6	142	47.4	2
منح الجامعات مزيداً من الحرية في رسم أهدافها وسياساتها وتحديد أولوياتها.	89	29.6	211	70.4	4

إعطاء الجامعات الصلاحية في اختيار قياداتها وفقاً لضوابط يراها مجلس الجامعة.	66	22	234	78	6
منح الجامعات الحق في إنشاء الشركات الاستثمارية التابعة لها وعقد شراكات استثمارية مع شركات ومؤسسات داخلية وخارجية.	52	17.3	248	82.7	10
منح الجامعات الحرية في استثمار مواردها البشرية والمادية لتعزيز مواردها.	43	14.3	257	85.7	11

يتبين من الجدول أن المتطلبات الأساسية لتحقيق ثقافة خصخصة التعليم العالي السعودي كثيرة ومتشعبة فقد حصل اختيار (منح الجامعات مزيداً من الاستقلالية الأكاديمية والمالية والإدارية) على الترتيب الأول بنسبة 62%، ويليه في الترتيب الثاني (منح الجامعات الحرية في اختيار هيكلها التنظيمي ووضع لوائحها بشكل مستقل) بنسبة مقدارها 52.6% والترتيب الثالث لاختيار (نقل الرقابة والسيطرة من الوزارة للجامعات ذاتها) بنسبة 48%، والترتيب الرابع (منح الجامعات مزيداً من الحرية في رسم أهدافها وسياساتها وتحديد أولوياتها) بنسبة مقدارها 29.6%، والترتيب الخامس (منح الجامعات الحرية في اتخاذ القرارات دون الرجوع إلى مجلس التعليم العالي) بنسبة مقدارها 27.3%، والترتيب السادس (إعطاء الجامعات الصلاحية في اختيار قياداتها وفقاً لضوابط يراها مجلس الجامعة) بنسبة مقدارها 22%، والترتيب السابع (بناء نظم متطورة تساعد الجامعات على تنويع مصادر تمويلها من خلال إنشاء برامج أكاديمية مشتركة مع الجامعات الأجنبية) بنسبة مقدارها 21.3%. وتتفق هذه النتائج مع دراسة النفيعي (2019).

النتائج الخاصة بالسؤال الخامس:

والذي ينص على: **ما دوافع خصخصة التعليم العالي من وجهة نظر قيادات الجامعات السعودية أفراد عينة الدراسة؟**

تم حساب التكرارات والنسب المئوية لاستجابات عينة الدراسة حول المحور الثالث، ويوضحها الجدول التالي:

جدول (6)

التكرارات والنسب المئوية لاستجابات أفراد عينة الدراسة حول دوافع خصخصة التعليم العالي السعودي (ن=300)

العبارة	نعم		لا		الترتيب حسب الموافقة
	ك	%	ك	%	
إتاحة التعليم العالي الجامعي على نطاق واسع.	189	63	111	37	1
برامج التعليم العالي الحكومي لا تحوز على رضا الجميع.	89	29.6	211	70.4	4
التخلص من بيروقراطية أنظمة التعليم العالي الجامعي الحكومي.	125	41.6	175	58.4	2

حل مشكلات تمويل التعليم العالي.	98	32.6	300	67.4	3
التجديد في برامج التعليم العالي.	88	29.3	202	70.7	5
الطاقة الاستيعابية للطلاب بالجامعات الحكومية قليلة.	23	7.6	212	92.4	8
المساءلة في التعليم العالي الحكومي ضعيفة.	55	18.3	277	81.7	6
زيادة الإيجابية بين الجامعات والمجتمع المحلي.	33	11	245	89	7
القطاع الخاص سيتحمل مسؤولية التعليم العالي.	21	7	267	93	9

يتضح من الجدول السابق أن آراء أفراد العينة من القيادات الجامعية بالنسبة لدوافع خصخصة التعليم العالي السعودي جاءت بمصداقية عالية، فقد حصل اختيار (إتاحة التعليم العالي الجامعي على نطاق واسع) على الترتيب الأول بنسبة 63% واختيار (التخلص من بيروقراطية أنظمة التعليم العالي الجامعي الحكومي) في الترتيب الثاني بنسبة 41.6% واختيار (حل مشكلات تمويل التعليم العالي) في الترتيب الثالث بنسبة 32.6%، واختيار (برامج التعليم العالي الحكومي لا تحوز على رضا الجميع) في الترتيب الرابع بنسبة 29.6%، واختيار(التجديد في برامج التعليم العالي) في الترتيب الخامس بنسبة 29.3%.

وتتفق هذه النتائج مع دراسة (الزهراني (2019) في الموافقة على دوافع خصخصة التعليم وقد تختلف في بعض التقديرات الكمية، لكن وافق الجميع على هذه الدوافع التي تصب في مصلحة خصخصة التعليم العالي السعودي. والإضافة إلى ما سبق أشار المنيع (2001) إلى أن من مبررات خصخصة التعليم العالي السعودي ما يلي: ازدياد الطلب على التعليم العالي الجامعي، وصول معظم الجامعات السعودية إلى طاقتها الاستيعابية، وجود فجوة بين مخرجات التعليم الحكومي وحاجات التنمية، لجوء بعض الطلبة إلى الدراسة بالخارج لعدم الحصول على القبول في مؤسسات التعليم العالي.

النتائج الخاصة بالسؤال السادس:

والذي ينص على: **ما مدى استفادة الدولة السعودية من خصخصة التعليم العالي من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؟**

تم حساب التكرارات والنسب المئوية لاستجابات عينة الدراسة حول المحور الرابع، ويوضحها الجدول التالي:

جدول (7)

التكرارات والنسب المئوية لاستجابات أفراد عينة الدراسة حول مدى استفادة الدولة السعودية من خصخصة التعليم العالي (ن=300)

العبارة	نعم		لا		الترتيب حسب الموافقة
	ك	%	ك	%	
تخفيف أعباء الدولة المالية.	187	62.3	113	37.7	1
توفير فرص كبيرة للاستثمار داخل الدولة وجذب رؤوس الأموال الأجنبية.	65	21.6	235	78.4	6
توفير فرص العمل للمواطنين ضمن القطاعات المختلفة.	104	34.6	196	65.4	3
زيادة الدخل للمواطنين من خلال وظائف القطاعات المختلفة.	44	14.6	256	85.4	7
دعم اقتصاد الدولة ورفع كفاءته عن طريق تخفيف الميزانية المطلوبة من الدولة.	90	30	210	70	5
زيادة الإيرادات نتيجة بيع المؤسسات الحكومية للملكية الخاصة.	98	32.6	202	67.4	4
القضاء على البطالة بالمجتمع تدريجيًا نتيجة ظهور مؤسسات جديدة بفعل الخصخصة.	133	44.3	167	55.7	2

يتبين من الجدول السابق أن أفراد العينة يتفقون ويؤيدون استفادة الدولة السعودية من خصخصة التعليم العالي السعودي فقد حصل (تخفيف أعباء الدولة المالية) على المرتبة الأولى بنسبة 62.3%، و(القضاء على البطالة بالمجتمع تدريجيًا نتيجة ظهور مؤسسات جديدة بفعل الخصخصة) في المرتبة الثانية بنسبة مقدارها 44.3%، و(توفير فرص العمل للمواطنين ضمن القطاعات المختلفة) في المرتبة الثالثة بنسبة مقدارها 34.6%، و(زيادة الإيرادات نتيجة بيع المؤسسات الحكومية للملكية الخاصة) في المرتبة الرابعة بنسبة مقدارها 32.6% و(دعم اقتصاد الدولة ورفع كفاءته عن طريق تخفيف الميزانية المطلوبة من الدولة) في المرتبة الخامسة بنسبة مقدارها 30%.

وتتفق هذه النتائج مع دراسة (الراشد (2020) في تخفيف أعباء الدولة من جراء خصخصة التعليم العالي.

النتائج الخاصة بالسؤال السابع:

والذي ينص على: **ما إيجابيات ثقافة خصخصة التعليم العالي السعودي من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؟**

تم حساب التكرارات والنسب المئوية لاستجابات عينة الدراسة حول المحور الخامس، ويوضحها الجدول التالي:

جدول (8)

التكرارات والنسب المئوية لاستجابات أفراد عينة الدراسة حول إيجابيات ثقافة خصخصة التعليم العالي السعودي (ن=300)

العبارة	نعم		لا		الترتيب حسب الموافقة
	ك	%	ك	%	
استحداث تخصصات جديدة لم تكن موجودة بالتعليم الحكومي.	243	81	57	19	1
مواءمة مخرجات ثقافة خصخصة التعليم العالي مع سوق العمل.	160	53.3	140	46.7	2
توفير التجهيزات والوسائل التكنولوجية الحديثة والمتقدمة.	156	52	144	48	3
المساهمة في تحقيق التنافس مع المؤسسات التعليمية الحكومية.	123	41	177	59	5
تحقيق رغبات الطلاب باختيار تخصصات جديدة بما يناسب ميولهم وتوجهاتهم.	99	33	201	67	7
جذب الاستثمارات المختلفة خاصة في مجال التعليم العالي.	112	37.3	188	62.7	6
الاهتمام بالجانب التطبيقي مع الجانب النظري.	87	29	213	71	8
المساهمة في تخفيف الأعباء المادية للدولة.	153	51	147	49	4

يتضح من الجدول السابق أن إيجابيات ثقافة خصخصة التعليم العالي السعودي جاءت بواقعية بحسب رأى العينة محل الدراسة، فقد جاءت إيجابية (استحداث تخصصات جديدة لم تكن موجودة بالتعليم الحكومي) بالترتيب الأول بنسبة 81%، والترتيب الثاني من نصيب (مواءمة مخرجات ثقافة خصخصة التعليم العالي مع سوق العمل) بنسبة 53.3%، والترتيب الثالث من نصيب (توفير التجهيزات والوسائل التكنولوجية الحديثة والمتقدمة) بنسبة 52%، والترتيب الرابع من نصيب (المساهمة في تخفيف الأعباء المادية للدولة) بنسبة 51%، والترتيب الخامس من نصيب (الإسهام في تحقيق التنافس مع المؤسسات التعليمية الحكومية) بنسبة 41%، والترتيب السادس من نصيب (جذب الاستثمارات المختلفة خاصة في مجال التعليم العالي) بنسبة 37.3%.

أي أن الإيجابيات فعلاً حقيقية وسيكون مردودها قوياً وفاعلاً على الاقتصاد الوطني وعلى التعليم العالي بشكل خاص، وتتفق هذه النتائج مع دراسة الزهراني (2019). وبالإضافة إلى ما سبق أشار الكثير من الباحثين لمجموعة من إيجابيات خصخصة التعليم منها: الخصخصة مورد من موارد التعليم ولاسيما في الآونة الأخيرة مع قلة وتدني ميزانية التعليم، الخصخصة لحل مشكلة النمو المتزايد للطلاب، تسهم في تحسين مخرجات التعلم، وتحد من تسرب الطالب للتعليم الخاص وبالتالي تحقق مبدأ العدالة (Rikowski, 2019).

النتائج الخاصة بالسؤال الثامن:

والذي ينص على: **ما سلبيات ثقافة خصخصة التعليم العالي السعودي من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؟**

تم حساب التكرارات والنسب المئوية لاستجابات أفراد عينة الدراسة حول المحور السادس، ويوضحها الجدول التالي:

جدول (9)

التكرارات والنسب المئوية لاستجابات أفراد عينة الدراسة حول سلبيات ثقافة خصخصة التعليم العالي السعودي (ن=300)

العبارة	نعم		لا		الترتيب حسب الموافقة
	ك	%	ك	%	
الرسوم الدراسية في خصخصة التعليم مرتفعة جداً.	249	83	51	17	2
يفتقر التعليم الخاص إلى عدم ثبات أعضاء هيئة التدريس الأكاديمية والكوادر الإدارية.	180	60	120	40	4
يتم التركيز على التخصصات المختلفة غير المكلفة مادياً من أجل التوفير.	96	32	204	68	6
عدم الرقابة والتساهل في منح الشهادات الأكاديمية والدرجات العلمية.	230	76.6	70	23.4	3
سيطرة وتحكم بعض رؤوس الأموال في التعليم الخاص.	255	85	45	15	1
تفعيل الأهواء والمصالح الشخصية والمحسوبيات في التعليم الخاص.	86	28.6	214	71.4	8
الاهتمام برأس المال والربح على حساب التعليم.	87	29	213	71	7
عدم الانضباط والتسيب في مجالات التعليم الخاص.	129	43	171	57	5

يتبين من الجدول السابق وجود سلبيات تجاه تطبيق ثقافة خصخصة التعليم العالي السعودي، فقد أكد أفراد العينة من القيادات الجامعية أن من أولى السلبيات هي (سيطرة وتحكم بعض رؤوس الأموال في التعليم الخاص) والتي جاءت في الترتيب الأول بنسبة 85% والترتيب الثاني كان من نصيب (الرسوم الدراسية في خصخصة التعليم مرتفعة جداً) بنسبة 83%، والترتيب الثالث من نصيب (عدم الرقابة والتساهل في منح الشهادات الأكاديمية والدرجات العلمية) بنسبة 76.6%، والترتيب الرابع من نصيب (يفتقر التعليم الخاص إلى عدم ثبات أعضاء هيئة التدريس الأكاديمية والكوادر الإدارية) بنسبة 60%، والترتيب الخامس من نصيب (عدم الانضباط والتسيب في مجالات التعليم الخاص) بنسبة 43%، والترتيب السادس من نصيب (يتم التركيز على التخصصات المختلفة غير المكلفة مادياً من أجل التوفير) بنسبة 32%. وتتفق هذه النتائج مع دراسة الحربي (2016) ودراسة الزهراني (2019).

ومن سلبيات خصخصة التعليم أيضاً ما يلي: اعتبار الربحية هدف المستثمر والاهتمام بجني الأرباح على حساب العملية التعليمية، وقلة الوعي بالأمور الأكاديمية والتعليمية، تهديد مبدأ تكافؤ الفرص المخالف لسياسات التعليم بإيجاد نوع من الطبقية بين المتعلمين (العيدروس، 2019).

النتائج الخاصة بالسؤال التاسع:

والذي ينص على: **ما الحلول المقترحة لمعالجة سلبيات ثقافة خصخصة التعليم العالي السعودي من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؟**

تم حساب التكرارات والنسب المئوية لاستجابات أفراد عينة الدراسة حول المحور السابع، ويوضحها الجدول التالي:

جدول (10)

التكرارات والنسب المئوية لاستجابات أفراد عينة الدراسة حول الحلول المقترحة لمعالجة سلبيات ثقافة خصخصة التعليم العالي السعودي (ن=300)

العبارة	نعم		لا		الترتيب حسب الموافقة
	ك	%	ك	%	
الإشراف الكامل لوزارة التعليم على هذه الكيانات الخاصة ومراقبتها.	286	95.3	14	4.7	1
وضع حدود للرسوم الدراسية من قبل وزارة التعليم وإنشاء لجان للمراقبة.	256	85.3	44	14.7	2
المحافظة على ثبات واستقرار أعضاء هيئة التدريس الأكاديمية والكوادر الإدارية من خلال آلية خاصة بذلك.	124	41.3	176	58.7	4
الالتزام بشروط هيئة الاعتماد الأكاديمي لتحقيق أعلى درجات الجودة في المخرج التعليمي.	203	67.6	97	32.4	3
التعاون بتقديم المساعدات والتسهيلات الحكومية للتعليم الخاص.	53	17.6	247	82.4	5

يتضح من الجدول السابق أن هناك حلولاً مقترحة لمعالجة سلبيات ثقافة خصخصة التعليم العالي السعودي وقد تجاوبت القيادات الجامعية مع هذه الحلول فنجد أن (الإشراف الكامل لوزارة التعليم على هذه الكيانات الخاصة ومراقبتها) جاء في الترتيب الأول بنسبة 95.3%، والترتيب الثاني كان من نصيب (وضع حدود للرسوم الدراسية من قبل وزارة التعليم وإنشاء لجان للمراقبة) بنسبة 85.3%، والترتيب الثالث (الالتزام بشروط هيئة الاعتماد الأكاديمي لتحقيق أعلى درجات الجودة في المخرج التعليمي) بنسبة 67.6% والترتيب الرابع (المحافظة على ثبات واستقرار أعضاء هيئة التدريس الأكاديمية والكوادر الإدارية من خلال آلية خاصة بذلك) بنسبة 41.3%، في حين كان الترتيب الخامس (التعاون بتقديم المساعدات والتسهيلات الحكومية للتعليم

الخاص) بنسبة 17.6%. أي أن هناك حلولاً موجودة وفاعلة وداعمة لتلافي سلبيات ثقافة خصخصة التعليم العالي السعودي، وتتفق هذه النتائج مع دراسة الزهراني (2019)، ودراسة النفيعي (2019).

خاتمة:

يتضح من خلال العرض السابق لنتائج الدراسة أن أفراد العينة من القيادات الجامعية (رجال- نساء) من جامعة جدة يوافقون على ثقافة خصخصة التعليم العالي السعودي بنسبة 92% في حين نسبة الرفض كانت قليلة جداً بنسبة 1.7% بينما كانت هناك نسبة محايدة تبلغ 6.3%. وأن بعض أفراد العينة من القيادات الجامعية ونسبتهم 40.6% اختاروا الخصخصة الجزئية للتعليم العالي السعودي، وأن الممارسات التطبيقية لثقافة الخصخصة في التعليم العالي السعودي أصبحت واقعاً ملموساً طبقاً لآراء أفراد العينة من القيادات الجامعية، وأن المتطلبات الأساسية لتحقيق ثقافة خصخصة التعليم العالي السعودي كثيرة ومتشعبة ومنها: منح الجامعات مزيداً من الاستقلالية الأكاديمية والمالية والإدارية، منح الجامعات الحرية في اختيار هيكلها التنظيمي ووضع لوائحها بشكل مستقل، نقل الرقابة والسيطرة من الوزارة للجامعات ذاتها.

كما يتضح من نتائج الدراسة الحالية أن دوافع خصخصة التعليم العالي السعودي جاءت بمصداقية عالية من قبل أفراد العينة ومنها: إتاحة التعليم العالي الجامعي على نطاق واسع، التخلص من بيروقراطية أنظمة التعليم العالي الجامعي الحكومي، حل مشكلات تمويل التعليم العالي. وأن أفراد العينة يتفقون ويؤيدون استفادة الدولة السعودية من خصخصة التعليم العالي السعودي، ومنها تخفيف أعباء الدولة المالية، القضاء على البطالة بالمجتمع تدريجيًا نتيجة ظهور مؤسسات جديدة بفعل الخصخصة.

وقد جاءت إيجابيات ثقافة خصخصة التعليم العالي السعودي بواقعية بحسب رأى العينة محل الدراسة، ومنها استحداث تخصصات جديدة لم تكن موجودة بالتعليم الحكومي، ومواءمة مخرجات ثقافة خصخصة التعليم العالي مع سوق العمل، وهناك سلبيات تجاه تطبيق ثقافة خصخصة التعليم العالي السعودي، فقد أكد أفراد العينة من القيادات الجامعية أن من هذه السلبيات سيطرة وتحكم بعض رؤوس الأموال في التعليم الخاص، وأن الرسوم الدراسية في خصخصة التعليم مرتفعة جداً.

ومن الحلول المقترحة لمعالجة سلبيات ثقافة خصخصة التعليم العالي السعودي الإشراف الكامل لوزارة التعليم على هذه الكيانات الخاصة ومراقبتها، ووضع حدود للرسوم الدراسية من قبل وزارة التعليم وإنشاء لجان للمراقبة، والالتزام بشروط هيئة الاعتماد الأكاديمي لتحقيق أعلى درجات الجودة في المخرج التعليمي.

التوصيات والمقترحات:

بناءً على نتائج الدراسة يوصي الباحث بالآتي:

- ضرورة إعادة هيكلة قطاع التعليم العالي السعودي قبل القيام بعملية الخصخصة على أن يتم تطبيقها بشفافية.
- يمكن تطبيق الخصخصة الجزئية لبعض التخصصات النادرة والتي يحتاجها سوق العمل السعودي.
- ربط مخرجات التعليم العالي السعودي بالقطاع الصناعي حتى يتم تلبية احتياجات سوق العمل.
- في حالة الخصخصة الكاملة لمؤسسات التعليم العالي السعودي يجب الإشراف الكامل لوزارة التعليم على هذه الكيانات الخاصة ومراقبتها.
- تبين أن هناك استفادات للدولة من خصخصة التعليم العالي السعودي، لذلك يجب التوسع في الخصخصة لصالح الوطن والمواطن وتحقيقاً لرؤية المملكة 2030.
- ضرورة منح الجامعات مزيدًا من الاستقلالية الأكاديمية والمالية والإدارية في حالة تحقيق ثقافة خصخصة التعليم العالي السعودي.
- ضرورة الإشراف على مؤسسات التعليم العالي الخاص من هيئة الاعتماد والجودة للتأكد من مدى استيفائها للشروط والمعايير المعتمدة في التعليم العالي.
- إجراء المزيد من الدراسات والبحوث حول ثقافة خصخصة التعليم العالي.
- إجراء دراسات وبحوث حول أثر تطبيق الخصخصة على جودة التعليم العالي.

قائمة المراجع:

إبراهيم، هدى أحمد وآخرون (2021). التحديات الاقتصادية لخصخصة قطاع التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية، *المجلة الدولية للتنمية*، 10(1)، 1-10.

برنامج التخصيص -2030 رؤية السعودية، متاح على الرابط التالي: https://www.vision2030.gov.sa/ar/v2030/vrps/privatization

الحربي، أمل عبد الرحمن سليم. (2016). تصور مقترح للخصخصة في التعليم العالي في المملكة العربية السعودية في ضوء تجارب دول أخرى، *مجلة كلية التربية- جامعة بنها*، 27(106)،205-311.

الراشد، سديم بنت إبراهيم، القحطاني، سالم بن سعيد. (2020). الآثار المتوقعة من تطبيق الخصخصة على جودة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر أعضاء الهيئة الإدارية والتعليمية بجامعة شقراء، *مجلة التجارة للبحوث العلمية* – مصر، (69)، 113- 160.

الزهراني، علي عبد القادر. (2019). معوقات خصخصة الجامعات السعودية في ضوء رؤية 2030 من وجهة نظر القيادات الجامعية، *المجلة الدولية التربوية المتخصصة*، 8(11)، 136-158.

الزومان، هدى محمد. (2018). الخصخصة في قطاع المباني التعليمية في وزارة التعليم بالمملكة العربية السعودية، *المجلة العربية للعلوم التربوية*، (5)، 212-295.

السمحان، منى عبد الله صالح. (2021). الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص ودورها في تحقيق جودة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، *مجلة التربية، جامعة الأزهر*- مصر، (190)، 336- 295.

السمحان، منى عبد الله صالح. (2023). آراء منسوبي وزارة التعليم نحو خصخصة التعليم العالي المملكة العربية السعودية في ضوء متطلبات رؤية المملكة 2030م، *المجلة الدولية للبحوث في العلوم التربوية، المؤسسة الدولية لآفاق المستقبل* - أستونيا، 6(1)، 123- 165.

الشيتى، إيناس محمد إبراهيم. (2020). دور الجامعات السعودية في مواءمة مخرجات التعليم العالي ومتطلبات التنمية المستدامة وفق رؤية "2030 "في المملكة العربية السعودية، *المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال*، الأردن، 9(3)، 537- 561.

عشيبة، فتحي درويش. (2001). الجامعة المنتجة أحد بدائل خصخصة التعميم الجامعي في مصر. دراسة تحليلية، *مجلة التربية والتنمية*، مصر، (188)، 22 -198.

العيدروس، أغادير سالم. (2019). الكفايات الجوهرية للموظفين في ضوء متطلبات الخصخصة: دراسة تطبيقية على إدارة التعليم بمكة المكرمة. *مجلة كلية التربية في العلوم التربوية*، 43(4)327-394.

المنيع، محمد عبد الله. (2001). تطوير مؤسسات التعليم العالي الحكومية والأهلية في المملكة العربية السعودية باستخدام نظام التعليم المفتوح والتعليم عن بعد، الجامعة العربية المفتوحة كنموذج، *ندوة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية*،12-13 فبراير، جامعة الملك سعود – السعودية.

النفيعي، صالح عواد. (2019). معوقات خصخصة الجامعات السعودية في ضوء مؤشرات الاقتصاد المعرفي والتحول الوطني، *مجلة البحث العلمي في التربية*، (10)، 251-306.

Babu, S. (2011). Privatization of Higher Education in India: Challenges of Social Equality, *Paper presented at the Global Conclave of Young Scholars of India Education* (January 27-29), NUEPA, New Delhi.

Fitz, J. and Beers, B. (2002). Education Management Organization and the Privatization of Public Education: a cross13-national comparison of the USA and Britain, *Comparative Education*, 38(2), 137-154

Geiger, L. R.& Heller, ED. (2011). *Financial Trends in Higher Education: The United State*. Director, Professor and Senior Scientist, The Pennsylvania State University.

Rikowski, G. (2019). Privatisation: Education and Commodity Forms. In Keywords in Radical, *Philosophy and Education*, 46, 355-374.